تحديد النسل والسياسة السكانية في تركستان

في الصين تذكر السلطات الشيوعية وجود ٥٦ قومية أكبرها قومية هان الصينية، ويبلغ أفرادها ١,٠٤٢,٤٨٢,١٨٧، والقوميات الأخرى تعتبر أقليات يبلغ أفرادها ٩٠,٤٥٨,٠٥٢ نسمة، وتشكل هذه الأقليات وهي خمسة وخمسون أقلية نسبة ٠,٠٨٦٧٪ من مجموع سكان الصين البالغ عددهم ١,١٣٣,٦٨٢,٥٠١ نسمة بموجب الإحصاء الحكومي لعام ١٩٩٠.

وقد اختطت الصين سياسة تحديد النسل منذ عام ١٩٧٥ ولكنها نفذت بقوة القانون عام ١٩٨٢، وهي تنادي بسياسة طفل واحد لكل أسرة مدنية وطفلين لكل أسرة ريفية أو قروية في الصين.

وفي عام ١٩٩٠ أعلنت عن تطبيق سياسة تحديد النسل على مناطق الأقليات ذاتية الحكم الخمسة وهي: تركستان (شينجانغ) ـ التبت ـ منغوليا الداخلية ـ ونينغشيا ـ وغوانغشي. وسياسة تحديد النسل لهذه الأقليات تتميز بأن يكون طفلين لكل أسرة مدنية وثلاث أطفال لكل أسرة ريفية أو قروية بشرط أن تكون الأسرة مقيمة في منطقة حكمها الذاتي، فمثلاً المسلمون الصينيون من قومية خوي Han zhou لهم ننغشيا منطقة ذاتية الحكم، فالأسر التي تعيش منهم في هذه المنطقة الذاتية الحكم يحق لها طفلين أو ثلاثة، وأما الذين يعيشون منهم مثلاً

في بكين فلا يحق لهم ذلك، وإذا علم أن المسلمين الصينيين ينتشرون في كل أنحاء الصين فإن الذين يعيشون منهم في نينغشيا وتركستان لا يمثل إلا نسبة ٢٥٪ من عددهم الإجمالي ٨,٦٠٢,٩٧٨ نسمة عام ١٩٩٠ عرف أن أغلب المسلمين الصينيين لا يستفيدون من قرار حكومة الصين الذي يقضي بأن يكون لهم أكثر من طفل أو طفلين لأنهم يعيشون في خارج مناطق الحكم الذاتي لهم. والمسلمون الصينيون الذين كان عددهم ٣,٥٥٩,٣٥٠ نسمة كانت نسبتهم ٠,٠٠٦١٪ من جملة سكان الصين ٥٨٢,٦٠٣,٤١٧ نسمة عام ١٩٥٣ ومع ذلك فإن زيادتهم إلى عدد ٨,٦٠٢,٩٧٨ نسمة لم تجعل نسبتهم إلا ٠,٠٠٧٥٪ بينما بلغت نسبة الصينيين ٩٣٪ من جملة سكان الصين ١,١٣٣,٦٨٢,٥٠١ نسمة عام ١٩٩٠.

ولم يشكل المسلمون الصينيون حسب الإحصائية الحكومية لا في الماضي ولا في الحاضر نسبة ٠,٠٥٪، بل والأقليات الأخرى لم يصل نسبتها إلى ١٪ من جملة سكان الصين الشعبية، بل تؤكد الأرقام الحكومية تناقص عدد المسلمين كما سبق الإشارة إليه.

ومع ذلك فالحكومة الصينية تنتهج سياسة سكانية تعسفية في تركستان الشرقية وتعمل على جبهتين:

أولاً:

تدّعي السلطات الصينية أن أراضي تركستان الشرقية شاسعة إذ تقدر نحو ٦/١ سدس مساحة الصين الإجمالية، وأن سكانها قليلون، فهي تعمل على نقل ملايين الصينيين إليها لزيادة السكان حتى ارتفع نسبتهم من ٦,٧١٪ ويمثل ٢٩١,٠٠٠ نسمة عام ١٩٤٩ إلى نسبة ٣٧,٦٠٪، ويمثل ٦,٠٣٦,٧٠٠ نسمة في عام ١٩٩٣، وبالطبع هذا وفق الإحصائية الرسمية التي يعلن عنها مع العلم أن عمليات التوطين وعددهم وأماكنهم تعتبر من الأسرار الأمنية.

ثانياً:

في الوقت الذي يجبر التركستانيون الذين يعيشون في مناطق الصين الأخرى خارج تركستان بنظام الطفل الواحد للأسرة، فالصينيون الذين يعيشون في تركستان يصرح لهم الإنجاب بطفلين أو ثلاثة حسب النظام الذي يطبق على الأقليات في مناطق الحكم الذاتي لها، فبينما تجيز السلطات الشيوعية تكاثر الصينيين تهجيراً وولادة في تركستان تمنع التركستانيين من التكاثر مثلاً في بكين.

هذا من وجه، ومن الوجه الآخر يعمل النظام الشيوعي بأسلوبين في نظام تحديد النسل، فالأسلوب الأول هو المعلن رسمياً بموجب القانون بتحديد طفلين للأسرة في المدينة، وثلاثة أطفال للأسرة في القرية والأرياف، وهو ما ينفذ شكلياً خاصة في المدن ذات الأكثرية الصينية مثل أورومجي وقراماي وشيخنزة وباقي الأرياف والقرى خاصة حيث الأغلبية السكانية من المسلمين، فالنظام المعمول به هو تحديد الزيادة البشرية بموجب التعداد السكاني المحلي بصرف النظر عن عدد الأسر، وذلك مسبقاً في كل سنة أو في كل فترة محددة.

فمثلاً المدينة التي يبلغ سكانها ١٨٠ ألف نسمة لا يسمح أن يتزايد سكانها عن أربعة آلاف نسمة في السنة؛ بشرط ألا يزيد عدد السكان الكلي ١٩٠ ألف نسمة خلال ٣ سنوات.

وفي عام ١٩٩١ قدرت الإحصائية الحكومية بأن عدد سكان مدينة ينكي حصار نحو مائتي ألف نسمة، وأن عدد النساء اللاتي بلغن سن الحمل ٣٥ ألف امرأة فقامت السلطات الشيوعية بإجبار النساء على ما يلي:

٩٣٦٠ امرأة أجبرن على استخدام اللولب.

٤٢٠٠ امرأة أجبرن على ربط مبايضهن.

٧٤٢٠ امرأة أعطين حقن منع الحمل.

١٤٩٣ امرأة خضعن لتجارب منع الحمل.

٩٣٥٠ امرأة أجهض جنينهن.

١٠٧٠ امرأة توفين بسبب الإجهاض الإجباري.

ونتيجة هذا العمل الإجرامي فإن اللاتي سمح لهن بالحمل هو أقل من ألفين، ومن حرم وتوفي أكثر من ٣٣ ألف امرأة.

وفي عام ١٩٩٢ في ولاية خوتن بلغ عدد الرجال والنساء الذين فرض عليهم عمليات منع الحمل ٢٧,٩٠٠ شخصاً، وتم إسقاط جنين ٧,١٠٠ امرأة، وقد أدت هذه الإجراءات إلى انخفاض عدد المواليد إلى ١٩,٧٠٠ أي بنقص ١٧٣٩ مولود من عام ١٩٩١.

وقد أكدت الأنباء أن رؤساء القرى يتلقون سنوياً سجلاً عددياً يحدد لهم عدد الأطفال المسموح بولادتها في القرية مجرد رقم صامت بارد لا يمكن تجاوزه مهما كانت المبررات، وكذلك تشهد كل قرية حملة سنوية للتعقيم خلال شهري نوفمبر وديسمبر يأتي توقيتها مع نهاية الدورة الزراعية حيث تتبع كل امرأة في الصين سواء في القرية أو المدينة نفس الخطوات لمنع الحمل، فعقب ولادة طفلها الأول يستخدم وسيلة تثبيت داخل الرحم لمنع الحمل حتى يتجاوز طفلها سن ما يسمى بالموت المرتفع عند الأطفال، وبعد ذلك تخضع لعملية تعقيم.

أما الأسرة التي تتهرب من الالتزام بنظام تحديد النسل فتتعرض إلى العقوبات التي نصت عليها المادة (٤٤) من نظام تحديد النسل الذي وقعه رئيس المقاطعة (تركستان الشرقية) في ٧ أبريل ١٩٩٢ وهي كالآتي:

١ ـ موظف الدولة يدفع غرامة مالية من ٣,٠٠٠ ـ ١٠,٠٠٠ يوان سنوياً.

٢ ـ الموظف المدني يدفع غرامة مالية من ١٠,٠٠٠ إلى ٢٠,٠٠٠ يوان سنوياً.

٣ ـ المزارع والراعي يدفع ما يساوي مدخوله في العام الماضي وقد يضاعف إلى عشر أمثاله.

٤ ـ منع الجمعيات التعاونية التي توفر مختلف السلع والخدمات للمواطنين ألاّ تتعامل مع من ينتهك قانون تنظيم الأسرة، إضافة إلى ذلك فإن الأسرة التي تنتهك القانون ليس بمقدورها التقدم للحصول على قروض ميسرة أو أسمدة رخيصة السعر، أو حتى الحصول على معاش تقاعدي.

أما شواهد المآسي الشخصية التي يرويها الأفراد عن معاناتهم الذاتية فتوضح مدى الوحشية التي يعانيها الإنسان مما يمارس ضده من ظلم لا مثيل له ونماذجها كالآتي:

١ ـ يفيد أحد الأطباء العاملين في مستشفى كرم باغ في مدينة كاشغر بأن أكثر من عشر ولادات تتم في المستشفى المذكور يومياً ويتم فيها قتل الجنين بعد ولادته مباشرة، إما بضربه أو خنقه وتحقن الأم بعده بحقنة منع الحمل بدون إشعارها بذلك، ولا تمكن من رؤية مولودها؛ لأنهم يفيدونها بأن الجنين ولد ميتاً ثم تشحن هذه الأجنة إلى معامل في بكين وشنغهاي.

٢ ـ في ١٩٩٢/٢/١٤ وفي القرية رقم ٦ من بلدة قوما وضعت السيدة دولت خان مولودها الرابع وباعت كل ممتلكاتها لدفع الغرامة المالية حتى تحتفظ بالطفل، ولكنها في اليوم السادس أجبرت على إجراء عملية ربط المبيض، ثم ماتت بعد ذلك بثلاثة أيام.

وإذا فشلت الأسرة في دفع الغرامة فإنها قد تفشل نهائياً في تسجيل الطفل رسمياً، وبالتالي ليس من حقها إدخاله المدارس، وليس من حقه عندما يشب الحصول على قطعة أرض يزرعها أو حرفة يعملها.

والأطفال الذين يتركون في ملاجىء حكومية أو تسحبهم السلطات الشيوعية إليها فإنهم يتركون عمداً للموت جوعاً وإهمالاً،

وقد نشرت منظمة ووتش آسيا Watch Asia المهتمة بحقوق الإنسان تقريراً في أوائل نوفمبر ١٩٩٦ عن إماتة الأطفال في الملاجىء فبادرت حكومة الصين إلى تنظيم جولة للمراسلين الأجانب إلى مؤسسة رفاهية الأطفال في شنغهاي في محاولة لإقناعهم بعدم جدية هذه الاتهامات.

في ٢٦ أبريل ١٩٩٣ في بلدة كوما وجدت السلطات الصينية لافتة على جدار المسجد الرئيسي تقول: (بدل تطبيق نظام تحديد النسل ليخرج الصينيون من تركستان الشرقية)، وبعد بحث وتفتيش وجدت الحكومة المحلية أن من قام بالكتابة وتعليق اللافتة المذكورة هم تلاميذ في المدرسة الابتدائية الأولى فقبضت عليهم وحاكمتهم، وهم أطفال لا يتجاوزون الثانية عشر من العمر، والأطفال المذكورون والذين لا يزالون في السجن هم:

١ ـ عمر عثمان.

٢ ـ خوجه محمد نور محمد.

٣ ـ أحمد جان.

٤ ـ يوسف جان.

٥ ـ أبو بكر عبدالحكيم.

٦ ـ عبد الحافظ عبدالحكيم.

٧ ـ محمد أمين عبدالقادر.

وعندما سئل أحدهم وهو أبو بكر عبدالحكيم عن سبب فعلته أجاب لم يأمرني أحد بذلك وإنما فعلته بنفسي؛ لأن أسرتنا كانت تنتظر أن تلد والدتي بنتاً، وكنا نود أن نسميها أرزو (الأمل) ولكنها قتلت ساعة مولدها.

وفي ٢٠ أبريل ١٩٩٣ امتلأ سوق قرية كوك ترك بالصياح والنياح، ومصدر ذلك أن ٦٨٣ من رجال ونساء القرية ويمثلون ثلث

سكانها جرى تعقيمهم طوال الحياة، وأن ٦٢ حاملة من ٦٧ امرأة حاملة أجبرن على الإجهاض وقتل جنينهن، فقام الجميع بمظاهرة صاخبة في تلك القرية.

وفي ٦ يونيه ١٩٩٥ أجبرت السيدة مغفرت محمد أمين على الإجهاض في شهرها السادس رغم أنه لم يكن لها طفل من سابق؛ لأنها تزوجت رجلاً لديه طفلين ولم يجدي رجائها وبكائها، وقد ماتت المرأة بعد الولادة بشهر واحد.



عمليات التصيين الثقافي والاجتماعي

اختط الحكم الشيوعي الصيني سياسات متنوعة في سبيل استئصال الوجود التركستاني الإسلامي وتصيين من يتبقى منهم بمرور الزمن، وهو لا يجيز دخول الكتب الإسلامية والتاريخية والثقافية إلى تركستان الشرقية فحسب، بل إن ما ينشر منها من مقالات ومواد باللغة الأويغورية وهي لغة مسلمي تركستان الشرقية لا يتم ترجمتها إلى اللغة الأويغورية إلا بعد أن تنشرها جهة صينية رسمية، والأغرب من هذا أن المواد التي تنشرها الهيئات والشخصيات التركستانية باللغة الأويغورية لا يسمح أيضاً بترجمتها إلى الإنجليزية أو العربية إلا من خلال ترجمتها الصينية.

فمثلاً أسماء الأشخاص في تركستان الشرقية هي في الأغلب أسماء عربية: أحمد ـ عبدالأحد ـ محمد ـ إسماعيل ـ نعيم ـ ياسين ـ خديجة ـ عيسى وهكذا، والتركستانيون يلفظونها بلهجة محلية لا تختلف كثيراً عن اللفظ العربي الفصيح، ولكن عندما تنظر في جوازات سفرهم تجد أسماء غريبة، فالاسماء السابقة بعد تحريفها إلى الصينية تنقل منها وتكتب في جوازاتهم باللاتينية كالآتي:

Aimaiti-Aihaiti-Maimaiti-Simayi-Naiyimu-Yasheng-Hailiqiema-Aisha

والسبب أن هذه الأسماء لم تُنقل من أصلها الأويغوري يعني التركستاني بل من كتابتها الصينية.

والمثال الثاني: لقد اطلعت مؤخراً على كتاب شينجانغ موطني العزيز الذي وضعه السيد تيمور دوامت باللغة الأيغورية، ثم تُرجم إلى العربية، بواسطة مترجم لم يذكر اسمه، ونشرته دار الصين اليوم ببكين ١٩٩٣. فالكتاب المذكور لم يُترجم إلى العربية إلا من نسخة صينية، والدليل يتضح في الصفحة الأولى:

في النسخة الأويغورية	الترجمة العربية	اللفظ العربي الصحيح حسب النسخة الأيغورية
تومور داوامه ت	تيمور داوا ميتي	تومور دوامت
توقسون	توهكشيون	توقسون
ئويغور	الويغور	أويغور
ئيلى	ييلى	ايلى
ئورومچي	اوروموتشى	اورومجي
شيخة نزه	شيخوتش	شيخه نزه

وهكذا فالأسماء العربية والتركستانية تحرف وتأخذ الشكل واللفظ الصيني حتى يتعامل معها الأجنبي على أنها أسماء صينية، ويضطر التركستاني إلى استعمالها بأشكالها المحرفة ما دامت في وثائقه الرسمية.

وإذا كان تحريف الأسماء والكلمات التركستانية شكل من أشكال تصيين اللغة التركستانية، فالأسلوب الثاني هو فرض الكلمات الصينية في الاستعمال اليومي حتى أن الفرد إذا استمع لأحد المتحدثين الأويغور وخاصة في أورومجي يكاد لا يفهمه لكثرة مفرداتها الصينية، مثل: زونغ = مركز، شوجي = رئيس، فايوان = محكمة، شانغو = نكته، كوانجو = الأمن العام، شويون = معهد، شيفه هـ داشو = كلية المعلمين، بيكتوه ن = فرقة عسكرية، جيكلي زونغ تونغ، تانجانغ -

فانغ جين، دادوي، شودوى، كونغشى، وهكذا.

أما في ميدان الثقافة فإن السلطات الصينية تمارس ضغوطاً وكبتاً بغية توجيه الفكر التركستاني لما يخدم أغراض سياستها في تشويه وتحريف أصالة شخصية التركستانيين الإسلامية، ومسخ هويتهم الذاتية في سبيل تشكيل أشباه الصينيين، فالكتب الإسلامية والثقافية والتاريخية التي كتبها العلماء والزعماء من أمثال الشيخ عبد القادر داملا والشيخ ثابت بن عبد الباقي والشيخ محمد أمين بوغرا والدكتور مسعود صرى قبل العهد الشيوعي كلها ممنوعة من تداولها، ويعاقب بالسجن كل تركستاني يوجد لديه مثل ذلك، فمثلاً كتاب (تاريخ تركستان الشرقية).. لمؤلفه محمد أمين بوغرا، وهو من الرموز الوطنية الذي التجأ عقب الاحتلال الشيوعي إلى تركيا يعتبره الشيوعيون من أكثر الكتب خطورة على سياستها، مع أن الكتاب طبع لأول مرة في كشمير عام ١٩٤٠، ومصير كل من يقتنيه في تركستان الشرقية السجن على الأقل بضع سنوات.

فالتاريخ من أهم المواضيع الذي يسعى الصينيون إلى طمس حقائقه، ويعملون على تفصيل تاريخ يتفق مع افتراءاتهم التي تجعل تاريخ تركستان الشرقية جزءاً من تاريخ الصين.

فالحكم الصيني قد منع دخول الكتب والدراسات التاريخية إلى تركستان الشرقية، وهو بذلك يعبر عن أهدافه وسياسته التربوية التي يسعى إلى فرضها على المسلمين فرضاً إلزامياً في المدارس والجامعات، وعلى الجميع أفراداً ومؤسسات، وكل من يحاول أن يفكر أو يكتب غير ذلك فمصيره الاعتقال والمحاكمة السياسية، كما حدث للأستاذ تورغون الماس، الذي ألف كتباً عن تاريخ الأويغور والهون والأتراك، وقد صودرت وأتلفت ثم عوقب كل من يحتفظ بنسخة منها، إذ لا يحق لأي تركستاني أن يقرأ أو يفكر في تاريخ بلاده غير التاريخ الذي انتحل له الحكم الصيني الشيوعي.

والحكم الشيوعي الصيني لم يترك زاوية من زوايا الثقافة والفكر إلا وعمل على توجيهها لخدمة أهدافه الاستعمارية، ومبادئه الشيوعية والإلحادية، فأصبحت المقالات والكتب تنشر عن رموز الحكومة الصينية بالمديح مهما كان موقفها واستبدادها لمسلمي تركستان الشرقية، مثل القائد الصيني زو زونغ تانغ الذي احتل تركستان الشرقية وأباد أكثر من مليون مسلم عام ١٨٦٧م.

وأصبحت الدعوة إلى الإلحاد من أهم المواضيع التي تعالج في الكتب المدرسية مثلما كتب تيمور دوامت وهو رئيس حكومة مقاطعة تركستان الشرقية بعنوان (اكتساب نظرة كونية علمية) في مقدمة كتاب (الإلحاد) الذي أعدته أكاديمية شينجانغ العلمية ونشرته دار نشر شباب شينجانغ في أورومجي عام ١٩٩٢.

كما تركز أجهزة الإعلام على دعوة المسلمين لممارسة التقاليد الصينية البوذية الاجتماعية، مثل المشاركة في احتساء الخمور وتناول الطعام والاختلاط بدعوى صداقة الشعوب واتفاقها واتحادها، وهي شعارات تتردد في كل مكان وزمان، وتشجيع الزواج المختلط بين المسلمين والبوذيات والمسلمات مع البوذيين وتقديم مكافآت مالية ووظيفية لهما، واعتبار أي انتقاد لمثل هذا الزواج بالرغم من تحريمه في الإسلام بأنه موقف عدائي نحو الصينيين ويدعو لإثارة الفتنة والاضطراب ضد الحكم الصيني.

وهناك لا شك أحداث كثيرة حصل فيها الزواج المختلط، ووقعت فيها أسر مسلمة وخاصة من الطبقتين العليا من أصحاب الوظائف الكبيرة ومن الطبقة الفقيرة التي أغرتها المكاسب المالية وأعمتها الدعايات الشيوعية وابتعدت عن الإسلام، ولم يتمكن علماء المسلمين من توعيتهم وتوجيههم إلى أحكام وتعاليم الدين الحنيف؛ لأن هذا محظور ويعاقب عليه القانون، ومن يقف ضد هذا الزواج أياً كانت شخصيته فمصيره السجن.

الجهل والبطالة والفقر:

بالرغم من أن عدد المسلمين الصينيين يقل عن عددهم في تركستان الشرقية حسب الإحصائية الرسمية التي مر ذكرها في بداية الكتاب، إلا أن هناك سبعة معاهد إسلامية رسمية في مقاطعات الصين في مقابل معهد إسلامي واحد في أورومجي عاصمة تركستان الشرقية، بالإضافة إلى إمكانية التعليم الإسلامي المتوفر في مساجد الصين والتي لا تتوفر في تركستان الشرقية، علاوة على ذلك فالابتعاث أيضاً محدود، فمثلاً في الجامعة الإسلامية أكثر من أربعين طالباً صينياً في مقابل عشرة طلاب من تركستان الشرقية.

وإذا كان التعليم الإسلامي لا يسمح له بالانتشار بين مسلمي تركستان الشرقية ونسائهم وفتياتهم يحرمن من اكتسابه بصفة عامة، فالتعليم الفني لم يكن بأفضل منه. فقد نشرت نظارة المعارف بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على تأسيس مقاطعة شينجانغ أويغور الذاتية الحكم في عام ١٩٨٥ كتاباً بعنوان: (المعارف في شنجانغ) ذكرت بأن عدد طلاب المدارس الابتدائية ٢٠٠ ألف طالب، يدرسون في ٨٥٠٠ مدرسة ابتدائية، منهم الطلاب الأويغور ٨٢,٥٠٠ طالباً يدرسون في ٣٤٧٠ مدرسة ابتدائية، بمعنى أن نسبة طلاب الأويغور لا تصل إلى ٤٢٪ مع أن نسبتهم السكانية أكثر من ٥٠٪ في تركستان الشرقية، وأما مجلة النشرة الاقتصادية للشرق الأقصى التي تصدر في هونغ كونغ فقد أشارت في عددها الصادر بتاريخ ٢٩/٨/١٩٨٥ بأن نسبة المسلمين الأتراك تصل إلى ٦٠٪ في تركستان الشرقية، ولكن نسبتهم في المدارس الابتدائية ٥٢,٩٪ وفي المدارس الثانوية ٣١,٥٪ من إجمالي الطلاب. وأما الجامعات والمعاهد العلمية فلا يدخلها إلا ١٠٪ من طلاب المسلمين خريجي الثانوية العامة، ولا يزيد نسبتهم فيها عن ٤٠٪، ولا تزيد نسبة الأساتذة الجامعيين التركستانيين عن ٢٦٪ من جملة أساتذة الجامعات في تركستان الشرقية، وهذا ما أدى إلى انخفاض نسبة المتعلمين إلى ٩٤ شخص في كل ألف شخص.

ووضع المدارس القومية نموذج للإهمال المتعمد، فقد كتب الأستاذ محمد أمين حضرت عن أحوال المدرسة التي كانت ابنته تدرس فيها وهي المدرسة الابتدائية رقم ٣٣ في أورومجي عاصمة تركستان الشرقية في جريدة الزمان التركية بتاريخ ٢٠/٥/١٩٨٩، ولكن قد يقال بأن المذكور قد بالغ في وصفه، ولكن الحقيقة تؤخذ من جريدة شينجانغ الرسمية التي صدرت في أورومجي بتاريخ ٣/٦/١٩٩٣ التي كتبت عن مدرسة قاراسو الابتدائية التي تأسست عام ١٩٣٦ في بلدة كوناس تقول: أن المباني قد تخربت بمرور الزمن ثم انهارت بسبب الزلزال الذي حدث في ١٣/٣/١٩٩٢، ولم تؤمن الحكومة الصينية المبالغ اللازمة لترميم المباني بالرغم أنها بنت مدرسة جديدة لطلابها الصينيين في عام ١٩٨٠، وهذا أدى إلى أن يترك المدرسة المذكورة ١٨٦ طالباً مسلماً كما لم تتمكن المدرسة من قبول أطفال مسلمين جدد لعام ١٩٩٣.

وفي الوقت الذي رفعت حكومة الصين الشعبية شعار تحديث اقتصاد تركستان الشرقية بهدف استغلال ثرواتها الطبيعية لغير مصلحة أبنائها المسلمين، فهي تهجِّر آلاف الشبان الصينيين تحت مسمى خبراء وفنيين لإحلالهم في كل الأعمال والأشغال من عملية كنس الشوارع إلى عمال في المصانع والمزارع والمكاتب على مختلف أشكالها وأصنافها.

ومع أن واجب المسؤولية يحتم عليها إعداد الشباب المحلي وتأهيله للمشاركة في مختلف المشاريع والمصانع التي أخذت تنفذها الحكومة الصينية، إلا أنها أخذت تمارس القوة والإكراه لتسريح الشباب المسلم من أعماله كما حدث في مصنع المنسوجات الحريرية في خوتن عندما طرد مدير صيني جديد ٤٠٠ عاملاً مسلماً وأحل عمالاً صينيين في مكانهم في نوفمبر ١٩٨٨.

وهكذا غدت وسائل الإنتاج في أيدي الصينيين، فمثلاً في مصنع

البتروكيماويات الذي فتح في بوسكام عام ١٩٨٦ يعمل فيه ٢٢٠٠ عاملاً كلهم صينيون، وفي مصنع الجرارات في أورومجي الذي يعمل فيه ٢١٠٠ عاملاً منهم فقط ١٣ عاملاً مسلماً، وفي مصنع تيان شان لغزل ونسج الصوف في أورومجي الذي يعمل فيه ٤٥٠ عاملاً منهم ١٥ عاملاً مسلماً.

والنشرة التجارية التي وزعت بمناسبة افتتاح معرض منتوجات شينجانغ في أورومجي في ٢ سبتمبر ١٩٩٣ وعنوانها مشاريع للتعاون الاقتصادي والتقني لمقاطعة شينجانغ أويغور الذاتية الحكم، وهي عبارة عن ١١١ صفحة، وتضم دليلاً ومعلومات عن ١٨٦ مشروعاً ومصنعاً، ولكل واحد منه مسؤول أو أكثر كلهم صينيون ما عدا شخص واحد مسلم وهو كريم قربان مسؤول تطوير وتسويق المشمش في مدينة كلبين والبقية كلهم صينيون.

وهذه السياسة في حرمان المسلمين من العمل والإنتاج أدت إلى تزايد ارتفاع الفقر، فمثلاً دخل الفرد المسلم القروي يبلغ ٧٣٢ يوان يعني ١٢٨ دولاراً في السنة، بينما يصل متوسط دخل الفرد الصيني ٢٦٨٠ يوان أي بما يعادل ٤٧٠ دولار، وأما متوسط الراتب فهو ٢٥٠ يوان في الشهر، وقيمة كيلو اللحم بحوالي ١٥ يوان، والأسرة التي تستهلك نصف كيلو لحم في اليوم فالراتب بالكاد يكفي قيمة اللحم فقط، وأما بقية الاحتياج المطلوب فلا يبقى له شيء، وفي القرى النائية مثل كلبين لا يجد المسلمون مأوىً يقيهم برودة الصحراء وحرارة الشمس إلا الأعشاش التي يصنعونها من الحشائش ولا تغطي أجسامهم إلا خرق بالية تستر عوراتهم.

وقد كتب في جريدة واشنطون تايمز مراسلها في كاشغر في عددها الصادر بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٣٠ يأتي صينيون كثيرون إلى تركستان الشرقية، وهم الذين لهم المزايا الاقتصادية ويحصلون على الأعمال، وأما الأويغور فلا عمل لهم ولا سكن، ينام الكثيرون منهم

في الشوارع وهم فقراء ويمضون حياة صعبة، وأما الصينيون فحياتهم جيدة وأطعمة طيبة ولهم المباني العالية.

وقد ازداد الوضع سوءاً بتسلط الصينيين على مراكز الحكم والإدارة في تركستان الشرقية، وأصبح المواطنون التركستانيون لا يملكون من أمور وشؤون بلادهم ومجتمعهم شيئاً، سواءً كان رئيساً أو مرؤوساً، فالصيني المهجر إليها أياً كانت صفته فهو الذي يتولى تصريف الأمور، فمثلاً: الحزب الشيوعي الصيني الذي يعتبر أعلى سلطة سياسية في تركستان الشرقية يرأسه سونغ هان ليانغ (صيني بوذي) معه ستة مساعدين، منهم ثلاثة صينيون واثنان من الأويغور هما عبدالأحد عبدالرشيد وحمدالدين نياز وواحد من القازاق وهو جنابل.

أما أعضاء اللجنة المركزية فعددهم سبعة، منهم اثنان من الأويغور وهما: قيوم بهاء الدين وخديجة إسلام، والسكرتير العام هو جانغ فوسين مع ثلاثة مساعدين صينيين.

وهكذا في رئاسة الحزب الشيوعي لمقاطعة شينجانغ (تركستان الشرقية) وعضوية اللجنة المركزية وسكرتاريتها العامة البالغ عدد أفرادها ١٨ شخصاً، منهم فقط خمسة تركستانيين يعني بنسبة ٢٧,٨٪ يمثلون ٩٠٪ من سكان تركستان الشرقية الأصليين المسلمين.

وحكومة مقاطعة شينجانغ (تركستان الشرقية) التي يرأسها عبد الأحد عبد الرشيد تتكون من سبعة مساعدين للرئيس، أربعة منهم صينيون، وسكرتير عام مع أربعة مساعدين منهم ـ من المساعدين ـ كل من محمد إسماعيل من الأويغور وحسن قامتباي من القازاق والباقون هم صينيون، وهذا يعني أن ستة فقط من ثلاثة عشر هم من التركستانيين. وأما في المدن التي يكاد التركستانيون يكونون هم العنصر الغالب مثلاً في مدينة ينكحصار البالغ عدد سكانها ١٩٠,٣٢٧ نسمة منهم ٣٠٩٨ صني بموجب إحصاء عام ١٩٩١، فإن المحافظ

التركستاني له خمسة مساعدين ثلاثة منهم صينيون. وفي بلدة كلبين التي يقدر عدد سكانها بحوالي ٣٦,٣١٢ نسمة فيهم ٩٣٥ صيني فالمحافظ التركستاني عبد الرحمن أسعد له أربعة مساعدين منهم واحد.

وهكذا فإن مقولة الحكم الذاتي الذي يتمتع به الأويغور في مقاطعة شينجانغ كما يوحي الاسم الذي أطلقه الصينيون على تركستان الشرقية، ويفيده النظام الذي وضع له هو ادعاء يجانب الواقع، والذي يؤكد أن الصينيين البوذيين المهجرين هم الذين يسيطرون على كافة أنحاء تركستان الشرقية، وخاصة أن أعداد المهجرين الصينيين في ارتفاع مستمر ولا يعلن صراحة عن أعدادهم مع أن الذين يراقبون حركات السفر في المدن الصينية مثل بكين وشنغهاي وجنغدو ولانجو يلاحظون مدى كثافة التهجير الصيني الذي يتم حالياً، وقد نقلت وكالات الأنباء العالمية خبر تهجير نصف مليون صيني بوذي من مقاطعة سيشوان Sichuan إلى تركستان الشرقية في أوائل عام ١٩٩٣.

والحقيقة أن الحكومة الصينية تخطط لتهجير مائتي مليون صيني إلى تركستان الشرقية كما جاء على لسان هوياو بانغ (Hu Yao Bang) سكرتير الحزب الشيوعي الصيني الأسبق في ١٦/٦/١٩٨٦.

ومع أن التركستانيين يعلمون أن عدد المهجرين الصينيين يزيد عن عشرين مليون نسمة إلا أن السلطات الرسمية تحاول جاهدة إخفاء الرقم الصحيح، فمثلاً يقول تيمور دوامت: يفيد الإحصاء العام الرابع لسكان الصين عام ١٩٩٠، أن عدد سكان شينجانغ بلغ ١٥,١٥٥,٧٧٨ نسمة، وهذا يعني أن عدد سكان شينجانغ من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٩٠ زاد ١٠,٨٢ ملايين نسمة أي بزيادة ٢,٥ ضعف خلال ٤١ سنة، مع أنه يذكر نسبة الزيادة الطبيعية لسكان الأقليات القومية في حدود ١٧,٩٨ في الألف، وقومية (هان) الصينية ١٠,٣ في الألف، وأن نسبة الصينيين ٣٧,٧٪، ونسبة الأقليات القومية ٦٢,٣٪ في مجمل سكان شينجانغ عام ١٩٩٠، لكنه لم يجرؤ على توضيح تفاصيل الزيادة

التي يشير إليها، بيد أن كتاب التطور الجريء خلال الأربعين العام ١٩٤٩ ـ ١٩٨٩ الذي أعدته إدارة الإحصائية العامة لمقاطعة شينجانغ أويغور ونشرته دار شعب شينجانغ في أورومجي في يناير ١٩٩١ يشير في صفحتي ٢٤ ـ ٢٥ إلى الزيادة التالية:

العام	إجمالي السكان	الأويغور	القازاق	القرغيز	الصينيون	الخوى
١٩٤٩	٤,٣٣٣,٤٠٠	٣,٢٩١,١٠٠	٤٤٣,٧٠٠	٦٦,١٠٠	٢٩١,٠٠٠	١٢٢,٥٠٠
١٩٨٨	١٤,٢٦٤,٢٠٠	٦,٦٧٥,٢٠٠	١,٠٥٥,٨٠٠	١٣٤,٩٠٠	٥,٤٧٠,٠٠٠	٦٤٠,٣٠٠

يتضح من ذلك بأن الزيادة الطبيعية للأويغور نسبتها ٥١,٧٪، والقازاق ٥٨٪، والقرغيز ٥١٪، والصينيون ١٨٧٩,٧٪، والخوي ٨٠,٨٧٪.. فهل الزيادة الهائلة في أعداد الصينيين تعتبر زيادة طبيعية، وإذا كان الأمر كذلك فما هو السبب في انخفاض الزيادة في القوميات الأخرى، وما هو سبب الفرق بينهما؟ والجواب واضح هو التهجير الصيني المكثف إلى تركستان الشرقية، وما يعانيه الأويغور من ممارسات تحد من زيادتهم السكانية في بلادهم التي يتزايد فيها الصينيون وقوميات جديدة غيرهم بالتهجير والتوطين.

أما القوميات العرقية في تركستان الشرقية فقد كان عددها ١٤ قومية فقط حسب التصنيف الصيني في عام ١٩٤٩، وقد بلغ عددها ٤٨ قومية في عام ١٩٨٨، ورقم ٩٠٠ الذي اعتبر عدداً لقوميات أخرى عام ١٩٤٩ بلغ ٥٢,٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٨ بنسبة زيادة ٥٧٧٨٪، وهي زيادة شاذة غير طبيعية إذا ما قورنت بزيادة قوميات الأويغور والقازاق والقرغيز المسلمة في تركستان الشرقية.

والأويغور هم السكان الأصليون تضاعف عددهم مرتين، وكذلك القازاق ٢,٣٨ مرة، ولكن الصينيين تضاعف عددهم ١٨,٨ مرة أي كان عددهم ٢٩,١٠٠ نسمة في عام ١٩٤٩، فأصبح عددهم ٥,٤٧٠,٠٠٠

نسمة عام ١٩٨٨. فهل هذا تزايد طبيعي؟ وإذا كان ذلك هو الرقم الرسمي المعلن عنه فما هو الرقم الصحيح؟

لقد اطلعت على ما كتبه الأخ مزمل الحق في عرب نيوز بتاريخ ٢/٧/١٩٩٤ في رده على الادعاء الصيني بأن سنكيانغ جزء لا يتجزأ من الصين، وهو ادعاء يفرضه الحكم الصيني بالقوة على التركستانيين المضطهدين في بلادهم، ويرمي إلى أن يلزم المسلمين في خارج تركستان الشرقية أيضاً، وإذا كانت السلطات الشيوعية قد تمكنت من مصادرة كتب التاريخ والثقافة القومية التركستانية وحظرت دخولها وتداولها، وتعاقب كل من يتطرق إلى مواضيع التاريخ القومي في تركستان الشرقية كما هو في قضية تورغون الماس الذي حاول أن يعكس تاريخ الأويغور القومي في كتابه الأويغور الصادر في أوروومجي عام ١٩٨٩، إلا أن الحقائق لا يمكن طمسها أبداً.

ويتركز الادعاء الصيني في ثلاثة نقاط رئيسية هي:

١ ـ الادعاء بأن القوميات التي تسكن الصين إنما أصلها واحد وهي الأرومة الصينية القديمة التي تفرعت منها قبائل المغول والأويغور والمانشور والقازاق والتبت وغيرها، وفي الصين حالياً ٥٦ أقلية عرقية، ويرجع هذا الادعاء إلى الدكتور لي دونغ فانغ Li Dung Fang الذي افترض أصلاً واحداً لكل الشعوب التي تعيش اليوم داخل حدود الصين فاعتبر الأويغور هم أحفاد الهون وأن أسلافهم الصين، وذلك في مقال نشره في جونكين عام ١٩٤٥.

٢ ـ الادعاء بأن الصين منذ أن احتلت تركستان الشرقية في عهد أسرة هان عام ١٠١ ق. م وهي تحكم سيطرتها عليها لأكثر من ألفي عام، ويبرر هذا الزعم برسم تاريخ محلي لتركستان الشرقية ضمن الإطار العام لتاريخ الصين، فتاريخها على حد هذا الزعم هو التاريخ الصيني، وأما الأدوار الوطنية والتاريخ القومي لتركستان الشرقية لا وجود لها إلا ضمن التاريخ الصيني العام.

٣ ـ الادعاء بأن الأراضي التي يقطنها هؤلاء الأويغور والقازاق والقرغيز المسلمون لا تعرف إلا باسم شي يو Xi Yu (يعني البلاد الغربية) قديماً، وحالياً باسم شينجانغ أو سينكانغ، أما اسم تركستان فلا وجود له إطلاقاً كما يدعون، وأن ذلك من صنع أعداء الثورة الشيوعية الصينية.

وإذا كان علماء الانتربولوجيا والجغرافية واللغات لهم دراساتهم التي تؤكد أن المغول والمانشور والأتراك الذين منهم الأويغور والقازاق والقرغيز هم من عنصر مختلف تماماً عن العرق الصيني، فإن الحفريات والدراسات الأركيولوجية المتقدمة أثبتت بأن الترك لا يختلف عن العرق الصيني فحسب بل يختلف عن المغول والمانشور أيضاً، وإنما ينتمي إلى عنصر توراني قديم ينسب إلى الجنس القوقازي الذي يوصف ببياض البشرة واستقامة الأنف وشعر متموج خفيف ووجه مستدير.

والقوميات التي يحاول الصينيون بشتى الأساليب صهرها في البوتقة الصينية بدعوى إعادتها إلى جذورها القديمة التي ينتمون إليها رفضوها هم عندما كانت تحكم الصين، فحكم المغول فيما بين ١٢٧١ ـ ١٣٦٨ وحكم المانشور فيما بين ١٦٤٤ ـ ١٩٩١ ومن قبلهم الأتراك اعتبر حكماً أجنبياً، والزعيم الصيني سن يات سن إنما حرر الصين من حكم أسرة جينغ الأجنبية التي تنتمي إلى المانشور، وبالتالي فإن هذه القوميات أيضاً تعتبر التسلط الصيني على مقدراتها الوطنية تسلطاً أجنبياً.

ومهما يكن فإن لغات القوميات وعاداتها وتقاليدها وثقافتها وتاريخها الخاص المميز الذي يعتبر رفض الحكم الصيني عبر عشرات السنين منذ أن فقدت سيادتها الوطنية سمة من السمات التي تحدد شخصيتها المستقلة عن الصين.

ويذكر المؤرخون أربع غزوات صينية لتركستان الشرقية، كانت

الأولى منها في عهد الأسرة هان التي خضع مؤسسها كاوتسو Kao Tsu لامبراطور الهون مته خان عندما فرض الجزية عليه في حصار لمدينة شانغ آن (شيآن الحالية) عاصمة الصين القديمة عام ٢٠٠ ق.م، ولكن ووتى (Wuti) ملك الصين استغل الصراع القبلي الذي اندلع بعد موت يوباي خان ملك الهون عام ١٢٦ ق.م. لتعزيز قوته ومحاربة الهون، وبعد معارك طاحنة انهزم ملك الهون وو. وي Wu Wei.

ودخل القائد الصيني لي كوانغ لي Li Kuang li تركستان الشرقية إلى أن وصل فرغانة عام ١٠١ ق.م، ولكن هولوكو ملك الهون تمكن أن يجمع قوة الهون ويستعيد تركستان الشرقية عام ٨٤ ق.م، ثم كانت الغزوة الثانية في عهد أسرة تانغ (٦١٨ ـ ١٩٦٠ م) التي كان مؤسسها لي يوان تانغ Li Yuan-tang والي شانس الذي عينه الأتراك ملكاً على الصين عام ٦١٥م ولكن وفاة شبى قاغان ملك كوك تورك دفعت لي يوان ملك الصين لإعلان استقلاله ومنع الجزية التي كانت تدفع للأتراك، وقد دارت معارك عديدة بين الأتراك والصين إلى أن بعث ملك الصين كان تسونغ Kao Tsung ثلاث فرق عسكرية لاحتلال تركستان الشرقية دخلها بعد أن أسر قولوقاغان ملك دولة القارلوق عام ٦٥٧م.

ومع ذلك لم تنته الحروب بين الصين والترك إذ تمكن قباغان قاغان الذي يسميه الصينيون مه جو Me chue ملك دولة قوتلوق من احتلال نينغ هاي Ning Hia في عام ٦٩٤، ووصل إلى مشارف بكين في عام ٦٩٨م، وكان استمرار هذه المعارك بين الأتراك والصينيين قد شجعت التبت على غزو قراشهر وخوتن وياركند وكوجار وكاشغر جنوب وغرب تركستان الشرقية عام ٦٧٠م، ولكن الصين سرعان ما استغلت الفتنة التي حدثت بعد مقتل سولوقاغان ملك دولة تروكش لإرسال قواتها لاحتلال تركستان الشرقية بدعوى مساعدة كول جور باغا ترغان ملك سريغ توركش عام ٧٣٧م.

بيد أن الجيش التركستاني استجمع فلوله وبمساعدة من القوات الإسلامية التي جاءت إليه بقيادة زياد بن صالح تمكن من هزيمة القوات الصينية التي كانت بقيادة كواوسين جي (Kao Hsien chi) قرب مدينة طالاس (طراز أو الجامبول الحالية)، في يوليو ٧٥١ م وكانت معركة فاصلة في تاريخ تركستان لأنها صبغت تركستان بالصبغة الإسلامية وأبعدت عنها المكائد الصينية لأكثر من ألف عام.

وبعد ألف عام تقريباً جاءت الغزوة الصينية الثالثة في عهد أسرة جينغ Ching وهي قبيلة مانشورية استطاعت تكوين دولتها في شمال الصين عام ١١٥ م، ثم خضعت للمغول عام ١٢٣٤ م، وبعد انهيار امبراطورية المغول استعادت قوتها واحتلت الصين مؤسسة بذلك عائلة جينغ المالكة، وأعلنت أنها الوريثة الشرعية لامبراطورية المغول. وقد أدى هذا إلى معارك عنيفة مع ممالك المغول التي رفضت سيادتها، وانتهت هذه الحروب بأن شن جين لونغ ملك الصين من أسرة جينغ Ching حرباً ضد مملكة المغول الغربية عام ١٧٥٤ م، ودامت المعارك مع المغول الغربيين الذين دفعتهم الحروب الطاحنة إلى نقل مراكزهم إلى جونغاريا شمال تركستان الشرقية، حيث أتاحت لهم الفتن الداخلية فرض نفوذهم على تركستان الشرقية كلها.

وعندما انهزم أمور سانا Amur Sana ملك الجونغاريين دخلت القوات الصينية بقيادة جاو خوى (Chao-hui) مدينة إيلي عام ١٧٥٦ م، وقد أبادت القوات الصينية أكثر من نصف مليون جونغاي، وأما من بقي على قيد الحياة منهم فقد هرب إلى روسيا، ومنهم أمور سانا الذي توفي في سيبيريا ونقل رفاته إلى الصين عام ١٧٦٠.

وبعد أن احتلت قوات جاوخوى (Chao-hui) مدن إيلي وأميل والتاي تقدمت إلى مدن تورفان وكوجار ولكن ملك تركستان الشرقية برهان الدين خان تصدى لها وقاوم الغزو الصيني ببسالة؛ إلا أن تركستان الشرقية وقعت تحت الاحتلال المانشوري الصيني بعد أن أعدم

ملكها برهان الدين خوجه في كاشغر عام ١٧٦٠ م.

وهكذا كان سيطرة الصينيين على تركستان الشرقية غزواً عسكرياً، وهو أمر اعترفت به السجلات الرسمية مثلما جاء في السجل الذي أصدره مكتب الوثائق الحربية وكتب مقدمته جين لونغ Chien Lung الأمبراطور نفسه عام ١٧٧٢ ونشر في بكين عام ١٧٧٨ باسم: Chin -Ting P'in-ting Chun-Ka - erh Fangtueh ـ.

أي التقرير الامبراطوري عن الحملات العسكرية ضد الجونغار:

ويقول جوجي شن شين Chu Chi-Hsien في بحثه (الصراع الصيني السوفياتي في تركستان) الذي قدمه لنيل درجة الماجستير إلى جامعة نورث إيست ميسوري في عام ١٩٨٠ في عهد المانشور: (كان التوسع الصيني نحو تركستان أكثر شمولاً ونجاحاً مما كان في عصر أسرتي هان وتانغ. . . وكان دعوى الأمن الوطني دائماً هو السبب بأن يدفع الصينيون حدودهم إلى الأبعد. وهذا التقدم المستمر نحو الأمام، لم يكن يعني السيطرة على الأعداء فحسب بل هو احتلال الأراضي التي يحتمل أن يكون منها الاعتداء).

وهكذا فالتوسع هو غزو عسكري واحتلال أراض الغير، وما يؤكد هذا المفهوم الواقع هو أن الحكم الذي فرض على تركستان الشرقية بعد الاستيلاء كان حكماً عسكرياً، والباحث الصيني لي فو ـ شيانغ Lee Fu-Hsiang في بحثه الخاص برسالة الدكتوراه بعنوان: (مشكلة المسلمين الأتراك في سنكيانغ: دراسة لسياسة الصينيين الشيوعيين الوطنية) الذي قدمه إلى قسم العلوم السياسية في جامعة روتغرز Rutgers يقول: (أدخل بلاط أسرة جينغ المالكة حكماً عسكرياً في سنكيانغ بعد عام ١٧٥٦، ولم يؤسس فيها إدارة مدنية حتى عام ١٨٨٠، ولكن أنشأ القلاع والحصون العسكرية في كاشغر وياركند وينكي حصار وأورمجي وإيلي وغيرها من المدن على طول الطريق من مدينة قمول إلى الحدود الغربية، كما هجّر إليها جماعات صينية ومانشورية مدنية بهدف تعزيز

القوة العسكرية، ومعالجة مشكلة التموين.

وذلك لأن الحكم المانشوري الصيني لم يكن يثق بالمسلمين، وكانت الجماعات الصينية والمانشورية تعمل على توفير الاحتياج الغذائي لأفراد القوة العسكرية، كما كانت أداة تنفيذ لأوامر وتعليمات الحكم العسكري التي ينفذونها بواسطة حكام وأمراء محليين، علاوة على أن هؤلاء الصينيين والمانشوريين لهم مدنهم أو أحياؤهم الخاصة التي لا يدخلها غيرهم وتعرف باسم هان شنغ Han Sheng، ولم يكن يسمح لهم بالاختلاط والزواج بين مسلمي تركستان الشرقية وبين الصينيين، كما لم يكن التركستاني يستطيع أن يسافر إلى مدينة أو قرية أخرى إلا بعد أن يحصل على تصريح خاص يسمى لوبياو Lupiao).

وأما عن انتشار الصينيين وثقافتهم فقد تم بغير رغبة الحكم المانشوري الذي كان يقاومه بجهوده في تركستان الشرقية طوال القرن الثامن عشر الميلادي، كما يقول ذلك الدكتور جوزيف فلتشر أستاذ التاريخ الصيني في جامعة هارفارد في مقالة جينغ في آسيا الداخلية حتى عام ١٨٠٠ المنشور في كتاب كمبردج لتاريخ الصين جينغ المتأخرة ١٨٠٠ ـ ١٩١١، المجلد العاشر والجزء الثالث عام ١٩٧٨.

وإذا كان التواجد الصيني أساسه الغزو العسكري المانشوري وتوطيد سلطاته بقوة العسكر الذي تميز بالإدارة غير المباشرة لمسلمي تركستان الشرقية، فإن هذا يدل دلالة واضحة على أن تركستان الشرقية كانت قبله تتمتع بالسيادة والحرية والاستقلال واغتصب منها ذلك بالقوة والحرب، وهو أمر ملموس، وإذا كان الحديث عن الفترات التي تمتعت تركستان الشرقية فيها بالحرية والسيادة أمراً ممنوعاً على سكانها المسلمين حالياً، بل يجبرون على القبول بتاريخ مصطنع لهم، فإن في العالم الحر علماء ومؤرخون بعضهم ليس من أبنائها، ولكن وفقهم الله عز وجل لنصرة قضيتهم والدفاع عن تاريخهم المجيد، فمنهم على سبيل المثال:

١ ـ الدكتور موريس روزابي في كتابه الصين بين جيرانها المتكافئين:
Morris, Rossabi, ed. China Among Equals: The Middle Kingdom and the Neighbors 10 th - 14 th Centuries. Los Angels -1883.

٢ ـ الدكتور توماس ج. بارفيلد في كتابه الحدود المحفوف بالمخاطر: أمبراطوريات الرعاة
Barfield, B.T. The perilous Frontier: Nomadic Empires and China: 221 BC. To AD 1757, Cambridgo, Mass 1989.

وقبل هذا وذاك فإن المؤرخ الإسلامي المسعودي، أبا الحسن علي بن الحسين المتوفى عام ٣٤٦ هـ/ ٩٥٦ م أي قبل أكثر من ألف عام ذكر في كتابه مروج الذهب ومعادن الجوهر دولة توقوز أوغوز (التقزغز) وهم الأويغور وقوتها ومكانتها وما لها من سطوة، حتى أن الامبواطور الصيني كان يحسب لها حساباً ويدرك قوة الحماية التي بسطها خاقان الأويغور على المانويين في الصين، ولم يضطهد الصينيون الديانات الأجنبية ببلادهم كما يقول المستشرق الروسي فلاديمير بارتولد إلا بعد أن انهارت دولة الأويغور على يد القرغيز، فهناك اضطهدت الديانات ومن بينها المانوية.

والواقع أن هناك مئات الكتب والدراسات التي وضعت عن تاريخ المغول والأتراك وعلاقاتهم بجيرانهم في آسيا الوسطى، وانطلاقاتهم وفتوحاتهم، وعن علاقاتهم بالصين والهند وإيران في ميادين السياسة والثقافة والاقتصاد مما يؤكد تأثيرهم وتأثرهم ببعضهم البعض منذ فجر التاريخ، ولا يمكن لأهداف سياسية طمسها وإلغاءها من تاريخ الإنسان؛ لأن التاريخ لا يكتبه طرف واحد أو جيل واحد، بل هو سجل لعلاقات الشعوب وتطورها التاريخي عبر العصور، يكتبه أبناؤها مع اختلاف انتماءاتهم لأحفادهم، وما ينقص عند طرف يكمله الطرف الآخر. وإذا حاول طرف ما تزوير الحقائق فهو لا يستطيع أن يعمل ذلك إلا فيما بين يديه لأن الأطراف الأخرى لديها كل الحقائق... ولكن الخائن هو من يغتر بالتزوير ولا يبحث عن حقيقة شخصيته

الأصلية ويردد كالببغاء الأكاذيب التي تحاك ضده.

والاحتلال الصيني الرابع تولاه زو زونغ تانغ Tso Tsung-tang بغزو عسكري كان اغتيال الملك بدولت يعقوب بك قد سهل استيلاءه على تركستان الشرقية عام ١٨٧٨، بعد أن تخلص التركستانيون من الحكم الصيني عام ١٨٦٣ م، وتمكن يعقوب بك من تأسيس دولة إسلامية اعترفت بها حكومات روسيا القيصرية وبريطانيا وأفغانستان، ومنحه السلطان العثماني عبد العزيز خان لقب أمير المسلمين، وأوفد إليه بعثة عسكرية، وتبادل معها السفراء، وعقد معها معاهدات دبلوماسية وتجارية. وعاشت هذه الدولة الإسلامية أكثر من أربعة عشر عاماً.

ولكن الدول الأوروبية التي سعت على توسيع مستعمراتها ومصالحها الاقتصادية ساعدت بورما وتايلاند وكوريا وماليزيا على التحرر من الحكم الصيني، ودعمت عودة الاستعمار الصيني إلى تركستان الشرقية، حيث قدمت بريطانيا قروضاً مالية إلى الصين، وقدمت لها روسيا الحبوب والمواد الغذائية.

ولكن موقف التركستانيين من تحرير بلادهم لم يتغير بهذا الانهيار الذي منيت به حكومتهم، بل زاد إصرارهم ورفضهم للاستعمار الصيني، وعزز رغبتهم في الاستقلال والحرية، ويكفي شاهداً على هذا أن يستشهد الباحث الصيني لي فو - زيانغ Lee Fu-hsiang بالمثل الذي يردده الصينيون بأن التركستانيين يقومون بالانتفاضة والعصيان مرة كل خمس سنوات، وبثورة عارمة كل ثلاثين سنة. وإذا كان هذا المثل الساير مشهوراً يعرفه الصينيون، فإن الوقائع تثبت أكثر من ذلك، فمثلاً ذكرت وكالة الأنباء الصينية الحرة في تيوان بتاريخ ٤ يوليه ١٩٦٤، بأن أكثر من ٨٠٠ حركة ثورية ومقاومة ضد الحكم الصيني حدثت خلال سنة واحدة فيما بين يونيه ١٩٦٣ - يوليه ١٩٦٤ وأما مجلة زنغ مينغ Zheng Ming الصادرة في هونغ كونغ بتاريخ ديسمبر ١٩٩٣ فقد نقلت

عن نشرة سرية وزعها الحزب الشيوعي الصيني في ١٨ نوفمبر ١٩٩٣ تضمنت الإشارة إلى حدوث ١٢ حركة ثورية في تركستان الشرقية خلال شهر نوفمبر ١٩٩٣.

وهذه الثورات الوطنية واستمرارها هي التي أجبرت حكومة الصين على أن توقع اتفاقية مع زعماء جمهورية تركستان الشرقية في أورومجي بتاريخ ٦ يونيه ١٩٤٦، وقد تضمنت المعاهدة المذكورة التي اشتملت على ١١ مادة الاعتراف بالحقوق الوطنية لمسلمي تركستان الشرقية، منها أن يكون رئيس الحكومة الإقليمية من المسلمين التركستانيين ومشاركتهم في وزارتها.

وهذا الوضع الذي تميزت به تركستان الشرقية عن غيرها دفعت الحزب الشيوعي الصيني ومؤسسة ماو زيدونغ على الإقرار بأنها ليست جزءاً من الصين، كما جاء في قرار المؤتمر الأول لجميع ممثلي العمال والفلاحين في الصين الذي عقد في رويجين Ruijin في ١٩٣١/١١/٧ حيث نص على ما يلي: في المناطق مثل منغوليا والتبت وسنكيانغ (تركستان الشرقية) يحق لشعوبها أن تقرر بذاتها إذا كانت تريد الانفصال عن جمهورية الصين السوفياتية، وتشكل حكوماتها المستقلة أو أن تنضم إلى الاتحاد أو تكون مناطق ذاتية الحكم ضمن جمهورية الصين السوفياتية... ويقول أوين لاتيمور: بهذا القرار أعلن الشيوعيون الصينيون مبدأ حق الانفصال.. والجنرال شانغ كاي شيك في خطابة بتاريخ ١٩٤٥/٨/٢٤ الذي أعلن فيه الاعتراف بجمهورية منغوليا الشعبية، اعترف أيضاً بحق الانفصال ليس للمغول فقط بل للقوميات اللاصينية الأخرى.

تركستان... بلاد الترك:

لم تتوقف عمليات التصيين على التهجير الصيني البوذي وتزييف التاريخ فحسب، بل إن السياسة الصينية تستهدف محو وطمس الأسماء التركستانية بالتحريف، أو إطلاق أسماء صينية عليها كي تحل هذه

الأسماء الصينية بالتدريج وتنطمس الأسماء الأصلية التركستانية، فمثلاً: كاشغر ختن ياركند قمول غولجه جرجن جارخليق كوجار التي تظهر في الكتب التركستانية بنفس الشكل بالحروف العربية، وتنقلها كتب الجغرافيا العربية مثل تقويم البلدان والمسالك والممالك بنفس الشكل والصفة منذ مئات السنين، فقد حرفت حديثاً إلى أسماء صينية ليس في الكتابة الصينية فحسب، بل في الكتابات التركستانية والعربية والإنجليزية التي يحررها الصينيون.

فإذا أخذت كتاب شينجانغ اليوم Xinjiang Today الذي كتبه جين داجون Chen Da-jun ونشرته جمعية تبادل الثقافة الخارجية، ونشر تحت رقم ISBN 7-228-0233 15 في بكين عام ١٩٩٢، ونظرنا في الخريطة الموجودة في أول الكتاب بعنوان خريطة المواصلات في شينجانغ نجد للأسماء المذكورة بعاليه حسب ترتيبها التحريفات التالية:

كاشي Kashi هوتان Hotan يي جينغ yecheng هامي Hami يي نيغ Yining جيموQiemo روجيانغ Ruoqing كوجا Kuqa.

وتصيين الأسماء، وفرض جغرافية جديدة على المسلمين وبلادهم لم تنته بأسماء المدن، بل جرى تغيير أسماء الشوارع والأحياء والميادين إلى أسماء صينية مثل دادوي - شودوى - لو - وهكذا. ومع ذلك فالأسماء الأصلية ليست محظورة على الأهالي استعمالها في كتاباتهم الخاصة حتى الآن، وإنما المحظور استعمالها مطلقاً، ويعاقب من يتفوه بها بالسجن ناهيك عن كتابة كلمة (تركستان) تعني اسم البلاد، تركستان الشرقية، فالحكم الصيني الشيوعي يدعي بأن تركستان الشرقية لم يكن لها اسم سوى شى يو Xsi YU= Hsi Yu يعني بلاد الغرب وشينجانغ Xinjiang وسنكيانغSinkiang وتعني البلاد الجديدة، ولا يعترف باسم تركستان الشرقية ولا يريد لأي من كان أن يتلفظ بها، بينما يعتبره التركستانيون رمزاً وطنياً واسماً قومياً لبلادهم التي تحتلها الصين، وإن ما تفرضه عليهم هو اسم استعماري صيني.

والواقع أن اسم تركستان ظهر أبان دولة كوك تورك التي ضمت إليها جميع القبائل التركية، وأطلقت عليها اسم ترك (وسميت مواطنهم تركستان)، وهكذا لأول مرة في التاريخ اتحد الأتراك تحت اسم قومي واحد، وعرفت بلادهم التي كانت في سلطان دولة كوك تورك باسم تركستان منذ القرن السادس الميلادي، وكانت حدود هذه الدولة تمتد شرقاً من سور الصين إلى بحر قزوين غرباً، وهي البلاد التي عرفت في كتب الجغرافيا العربية باسم تركستان.

ثم تعرضت تركستان لغزوات روسيا التي احتلت جزءها الغربي في القرن التاسع عشر الميلادي، وأبقت على اسم تركستان إلى ما قبل الثورة الشيوعية، ولكن بعد أن تولى الشيوعيون زمام الحكم فيها قسموها إلى خمس جمهوريات، وهي: أوزبكستان ـ قيرغيزستان ـ تاجيكستان ـ تركمانستان ـ قازاقستان، ثم اقتصر استعمالهم لاسم تركستان على مدينة يسه ـ مولد الشيخ أحمد يسوي في جنوب غرب قازاقستان حيث أصبحت تركستان.

وأما الصين المانشورية التي احتلت جزئها الشرقي في القرن الثامن عشر الميلادي لم تفرض عليها اسم شينجانغ رسمياً إلا بمرسوم صدر بتحويلها إلى مقاطعة صينية بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٨٨٤، ومع ذلك فإن استعمال اسم تركستان لم يكن محظوراً في المجال الشعبي، والقول في موضوع الأسماء أمر يطول لكثرة الدراسات والوقائع ولكن يمكن أن ننتهي إلى الخلاصة التالية:

١ ـ شي يو Xi Yu أوهسى يو Hsi-yu يعني مناطق الغرب، مصطلح يتكون من كلمتين Xi يعني الغرب و Yu مناطق، وقد أطلقه الصينيون منذ القرون الأولى قبل الميلاد على كل البلدان، والمناطق التي تقع غرب سور الصين في مقاطعة كانسو، ولم يكن هذا المصطلح يحمل معنىً جغرافياً واضحاً، فالمدن والبلدان التي كانت في تركستان الكبرى بالإضافة إلى إيران Shan-Ni-Kuo n-hsi وكشمير Ku-i-

وأفغانستان Yien-pin-Kuo بل حتى الهند Shen-du والأناضول Fu -Lin وبيزنطة Ta-chin واللان في القفقاس Yen-ts'a وهكذا، فالاصطلاح الذي يفرضه الحكم الصيني على تركستان الشرقية لم يكن يعنيها ولا يعني تركستان بشقيها الغربي والشرقي فقط، ولكنه كان يعني كل بلدان غرب سور الصين. وإصراره على هذا الاصطلاح يؤكد أطماعه التوسعية التي سبق أن عبر عنها ماوزيدونغ في عام ١٩٦٥.

٢ ـ بلاد ستة وثلاثين مملكة (أطلق الصينيون هذا الاسم على تركستان الشرقية في القرن الثاني قبل الميلاد، عندما كانت كل مدينة تركستانية تشكل دولة مستقلة، فكانت هناك مثلاً: دول أودوي ـ كروران ـ كوسه ن ـ جرجر ن ـ أوسون ـ نويجان ـ سولي ـ بوسكام ـ جدير ـ قراقوم ـ باركول ـ انديره ـ أوج توربان ـ وهكذا ستة وثلاثون دولة في كل مدينة من مدنها التي كانت تشكل دولة.

ولكن هذا الاسم أيضاً شابه التحريف عندما أخذت المصادر الصينية القديمة تذكر ٥٦ مملكة في الغرب، منها ما هو في تركستان الغربية مثل فرغانة Tah-yuan وسمرقند، ومنها ما هو في خارج آسيا الوسطى مثل إيران An- hsi والقفقاس An-tsai.

٣ ـ وأثناء ازدهار تجارة الصين مع غرب آسيا وأوروبا عبر آسيا الوسطى عرفت تركستان الشرقية في المصادر الصينية بهذين الاسمين:

أ ـ قطاع شمال تيان شيان Tien Shan Pei-Lu.

يعني الأراضي التي تقع شمال جبال تنغرى تاغ (تيان شان) وهو حوض جونغاريا، فقد كان طريق القوافل التجارية التي تأتي من الصين تعبر مدن قمول وكوجينغ وأورومجي وتعبر غولجه إلى أوروبا، وهكذا عرف هذا الجزء بقطاع طريق شمال تيان شان.

ب ـ قطاع جنوب تيان شان T'ien Shan Nan-Lu.

يعني الأراضي التي تقع جنوب جبال تنغري تاغ (تيان شان)،

وهوحوض تاريم والمدن التي تقع في هذا الجزء جارخليق - جرجن - قراشهر - خوتن - ياركند - كاشغر تقطعها القوافل التي تأتي من الصين في طريقها إلى الشرق الأوسط أو الهند، وسميت بقطاع طريق جنوب تيان شان.

وهذه التسمية جاءت من واقع حركة القوافل التجارية التي كانت تعبر مدن وواحات تركستان الشرقية، التي تقسم أراضيها جبال تنغري تاغ (تيان شان) إلى جزئين أحدهما في الشمال وهو حوض جونغاريا والآخر في الجنوب ويعرف بحوض تاريم.

٤ - وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين أبان التوسعات الصينية المانشورية عرفت تركستان الشرقية في المصادر الصينية ببلاد الأويغور، وكانت هناك صيغتين لهذا الاسم:

أ - Hui-Chiangy: وهو اسم مركب من كلمتين صينيتين من: جيانغ حدود أو مقاطعة، و: خوي Hui تعني الأويغور، كما تعني المسلم، وهو بهذا يعني بلاد الأويغور كما يعني بلاد المسلمين. وهناك عدة كتب حكومية وشخصية استعملت هذا الاسم. منها:

Tsao Chen-yung and Others. Ching-ting Ping-tng Hui Chiang Chiao-Ch'in Ni-i fang-Lueh.

السجلات الرسمية عن الحملات العسكرية في بلاد الأويغور نشر مكتب الشؤون الخارجية في بكين ١٨٢٠ - ١٨٢٩ .(85Bks 80 cns)

Ho-ning:

Hui-chiang t'ung Chih §Comprehensive gaxetter of the Uiqur Provence, 1809, reprinted, Taipei, Wen hai 1966.

ب - Hui pu: وهو اسم مركب من كلمتين صينيتين من خوى Hui أويغور أو مسلم وبو Bu منطقة أو قسم، ومعنى الاسم منطقة الأويغور أو منطقة المسلمين، وقد استعمل الامبراطور جين لونغ Chien Lang هذا الاسم في مرسومه الصادر في شهر مايو ١٧٥٧ م.

كما استعمله مجموعة من الكتاب الصينيين منهم: Li Ch'ien الوثائق العامة لمنطقة الأويغور Hui Pu Kun Tu, Shanghai 1925 وهذا يؤكد أن تركستان الشرقية عرفت باسم بلاد الأويغور المسلمين وهم السكان الأصليون، ولم ينكر الصينيون هذه الحقيقة بل أثبتوها في وثائقهم.

٥ ـ تركستان وإن أنكر استعماله الحكم الصيني فإن هذا الإنكار لا يغير الحقيقة التي أثبت التاريخ استعماله على الأراضي التي يقطنها أتراك الأويغور عبر العصور والعهود وحتى اليوم، وقد وضع البروفيسور زكي وليدي طوغان بحثاً عن تاريخ اسم تركستان في دراسته المنشورة بعنوان Tur Turkistan في استانبول عام ١٩٦٠، وهذا البحث الذي تضمن تاريخ الاسم منذ ظهوره وعبر العصور من خلال مختلف المراجع والمصادر ينتهي إلى أن اسم تركستان كان يطلق في الأغلب على بلاد الأتراك في شمال وشرق ما وراء النهر، وبالأخص على تركستان الشرقية وقازاقستان.

أما المؤرخون والجغرافيون العرب ومنهم اليعقوبي المتوفى عام ٢٩٢ هـ/ ٩٠٥ م في كتابه البلدان، والبيروني المتوفى عام ٩٧٣ هـ/ ١٠٤٨ م في كتابه الآثار الباقية عن القرون الخالية، والقلقشندي المتوفي عام ٨٢٠ هـ/١٤١٨ م في كتابه صبح الأعشى في صناعة الإنشا، وياقوت الحموي المتوفى عام ٦٢٦ هـ/ ١٢٢٩ م في كتابه معجم البلدان، فقد استعملوه على تركستان الشرقية فمثلاً:

* المقدسي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي طالب الأنصاري الدمشقي المتوفى سنة ٧٢٧ هـ/ ٩٩٠ م يقول في كتابه نخبة الدهر في عجائب البحر والبر: وفي بلد تركستان من المدن مما يلي المشرق كاشغر وكروان وأوال وطاخس وهي القصبة وأوش وختن... إلخ.

* أبو الفدا عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر المتوفى عام

٧٣٢ هـ/ ٩٩٥ م يقول في كتابه تقويم البلدان: كاشغر قاعدة تركستان وأهلها مسلمون.

ولم ينقطع استعمال اسم تركستان الشرقية في داخل البلاد نفسها خلال حكم الاستعمار الصيني قبل السيطرة الشيوعية عليها، بل ظل التركستانيون ومعهم المسلمون الصينيون وغيرهم يستعملون اسم تركستان الشرقية في مطبوعاتهم التي أصدرورها في الداخل والخارج مثل:

أ ـ اوترا آسيا نينك تاريخي (تاريخ آسيا الوسطى) طبع في مطبعة البعثة السويدية في كاشغر في تركستان الشرقية عام ١٩٢٦.

ب ـ بولات قاديري (أولكه تاريخي ـ تاريخ البلاد ـ ألتاي نشرياتي) طبع في أورومجي في تركستان الشرقية عام ١٩٤٨.

ج ـ علم جغرافيا (علم الجغرافيا) طبع في مطبعة البعثة السويدية في كاشغر بتركستان الشرقية عام ١٩٢٧.

وإذا كانت حكومة الصين الشعبية قد حظرت استعمال اسم تركستان، فإن حكومة الصين الوطنية التي لا تزال تمارس نشاطها في جزيرة تيوان فإنها تشير أحياناً في مطبوعاتها إلى اسم تركستان مثلاً:

١ ـ مجلة خان تنكري التي أصدرها يعقوب بك بن يولبارس بك في تايبيه في تيوان منذ صيف عام ١٩٧٧... والناشر هو نجل يولبارس بك حاكم تركستان من قبل حكومة الجنرال شيانغ كاي شيك.

٢ ـ كتاب جمهورية الصين لعام ١٩٨٨ حيث يقول في صفحة ٥٤:

إن ثورة ١٩١١ حررت المسلمين من الاضطهاد المانشوري. وتم الاعتراف بشعب تركستان بأنه أحد الأجناس الخمسة التي يتكون منها الشعب الصيني:

Chen Ming-che eds Republic of China 1988.

A reference Book, Taipei, April, 1988.

وأما في خارج تركستان الشرقية أو الصين فإن اسم (تركستان) يستعمل في الدراسات العلمية والموسوعات وكتب الجغرافيا والتاريخ التي تتصل بتركستان الشرقية على نطاق واسع، وقلما يذكر اسم شينجانغ أو سنكيانغ بدون أن يرفق معه اسم تركستان الشرقية أو الصينية، حتى المؤلفون والباحثون الصينيون لا يترددون في استعمال اسم تركستان الشرقية في مؤلفاتهم وكتبهم وأبحاثهم مثل:

١ ـ جاك جن في كتابه قصة سنكيانغ

Jack Chen: The Sinking Story, London: Collier Macmillan Publishers, 1977.

وجاك جن كاتب صيني كان يعمل محرراً في جريدة الشعب الرسمية التي تصدر في بكين إلى عام ١٩٧٥.

٢ ـ الحاج إبراهيم ت ـ ي. ما في كتابه (المسلمون في الصين)

Hj. Ibrahim T. Y. Ma, Muslims in China, Kuala Lumpur: Noor Al Islam 1973.

والحاج إبراهيم ما (رحمه الله) هو من علماء المسلمين الصينيين الأفاضل الذين لهم دور كبير في دعم القضايا الإسلامية ومساندة أخوتهم التركستانيين في كفاحهم الوطني، وكذلك الشيخ محمد تواضع دابو شينغ، والشيخ الجليل محمد مكين وغيرهم.

والخلاصة أن الحكم الصيني الشيوعي يسعى بكل جهده وأساليبه على تصيين الشعب التركستاني المسلم بالتهجير الصيني البوذي المكثف إلى بلاده، وتشجيع الزواج المختلط بين المسلمين والصينيين، حتى الإدارات الصينية تباشر في بيع الفتيات المسلمات وتهريبهن إلى الفلاحين الصينيين البوذيين إلى داخل الصين، ويحارب الوجود التركستاني الإسلامي بإجراء التجارب النووية في بلاده، وفرض تحديد

النسل بالتعقيم الإجباري، وقتل الأجنة والأطفال، وتشجيع انتشار المخدرات بين الشباب المسلم، وفوق هذا وذلك نشر الجهل والأمية والفقر والبطالة بحرمان المسلمين وأبنائهم من العمل والإنتاج في بلادهم الغنية التي تمتص خيراتها السلطات الصينية بدون أن يكون لها مردود لأهلها الأصليين، وعلاوة على ذلك تعمل حكومة الصين الشعبية على تزوير الحقائق التي تؤكد أن التركستانيين شعب ذو صفات ومميزات لغوية وعرقية واجتماعية وتاريخية خاصة لا ترتبط بالعنصر الصيني، وأن بلاده وأراضيه منيت بالاستعمار الصيني الأجنبي كما منيت غيرها، ولم تكن في يوم من الأيام جزءاً من أرض الصين إلا نتيجة غزو واحتلال عسكري.

ولعل هذه الادعاءات الصينية تثير حمية وغيرة الهيئات والمؤسسات والجامعات الإسلامية لإبراز دورها وواجبها الإسلامي في التصدي والرد على مثل هذه الافتراءات، التي تهدف إلى طمس الهوية الإسلامية لجزء عزيز من بلاد المسلمين يحاول الأعداء ابتلاعها ومحو حقيقتها وقطع جذورها الإسلامية، وهذا من أبسط الواجبات.. أن ندافع عن المسلمين وبلادهم بالقلم النافع والقول الصادق.



التجارب النووية
وأثرها في الإنسان والبيئة

بالرغم من الموقف الدولي الذي بدأ يتبلور لإيقاف التفجيرات النووية والنداءات التي أطلقتها دول ومنظمات عالمية، فإن الصين أصرت على تنفيذ تجربتها النووية التي قدرت قوتها ما بين ١٠ ـ ٤٠ كيلو طن من مادة تي. ان. تي في موقع التجارب النووية بمنطقة لوب نور في تركستان الشرقية في يوم الجمعة ١٠/٦/١٩٩٤.

ومنذ ١٦ أكتوبر ١٩٦٤ تجري الصين تجارب التفجيرات النووية في منطقة لوب نور التي تبعد بحوالي ٨٠٠ كيلو متر عن أورومجي عاصمة تركستان الشرقية، وكانت الصين قد بدأت بالتفجيرات النووية في الجو ثم توقفت بعد أن بلغ عددها ٢٢ تفجيراً جوياً في ١٦ أكتوبر ١٩٨٠، ثم تحولت إلى إجراء التفجيرات النووية تحت الأرض والتي بلغ عددها حتى الآن عشرين تجربة.

ومع أن التجربة الأولى لم يزد وزنها عن ٢٢ كيلو طن إلا أن التفجير الهيدروجيني الأول الذي تم في ١٧ يونية ١٩٦٧ بلغ ثلاثة ميغا طن أي ثلاثة آلاف كيلو طن، وما تم في ١٧ نوفمبر ١٩٧٦ بلغ أربعة ميغا طن، وقد تسببت التجربتان اللتان تمتا في ٢٧ يونيه ١٩٧٣ وفي ١٧ يونيه ١٩٧٤ في انتشار تلوث نووي جوي في العالم، ويفيد الخبراء أن التفجيرات النووية سواء تمت في الجو أو تحت الأرض فإن

ضررها لا يتوقف عن الإنسان والبيئة، فالغبار الناتج عن الانفجار ينتشر هوائياً بالإشعاع الذري الذي يؤثر على حياة الإنسان والحيوان والبيئة على نطاق كبير ولزمن أطول.

ولأكثر من ثلاثة عقود تجري حكومة الصين هذه التجارب النووية على اختلاف أشكالها، ومع أن الحكومة الصينية كانت تتكتم بسرية تامة على مثل هذه الأمور ولكن مجلة مينغ باو (Ming Bao) الصادرة في هونغ كونغ في شهر اغسطس ١٩٨١ نشرت تقريراً موثقاً عن نتائج التفجيرات، وأشارت مجلة أرابيا Arabia التي تصدر في لندن في عددها الثالث لشهر نوفمبر ١٩٨١ إلى هذه الآثار حيث قالت: ذكر الموظفون الصينيون تزايد أمراض سرطان الكبد والرئة والجلد في المنطقة، كما أن الزراعة تضررت في حوض تاريم.

كما نقل الدبلوماسيون الغربيون من الموظفين المحليين خلال زيارتهم لمدينة أورومجي عاصمة تركستان الشرقية قولهم بأن فاكهة الدراق (الخوخ) التي أثمرت في حوض تاريم كانت صغيرة كالمطاط.

وعلى أثر ذلك شكلت الحكومة الصينية لجنة لدراسة الموضوع، وأصدرت بياناً سريعاً بأنها تلتزم بالأساليب الوقائية التي تنفذها غيرها من الدول النووية في تجاربها، وأنها نقلت مرض السرطان إلى مستشفيات بكين، وأن خبرائها يؤكدون عدم وجود علاقة بين التفجيرات النووية وتزايد مرض السرطان.

ولكن تقريراً سرياً قدم إلى تيمور دوامت رئيس حكومة مقاطعة شينجانغ (تركستان الشرقية) في أوائل عام ١٩٨٨ أكد ولادة عشرين ألف طفل مشوه، وأن معظم الأمراض هي نتيجة مباشرة لغبار الإشعاع النووي، وخاصة تلك التي تؤدي إلى تلوث مصادر المياه في أعالي الجبال، وعندما تبدأ الثلوج في الذوبان في موسم الربيع وتستعمل تلك المياه في الشرب والزراعة يتعرض الناس لمرض يصيب الكبد ويؤدي بصاحبه إلى الموت في ظرف يوم واحد.

وفي عام ١٩٨٨ نسبت منظمة الصحة العالمية في تقريرها موت ٣٩٦١ شخص إلى مرض مجهول في مدن خوتن وياركند وكاشغر في تركستان الشرقية.

وتفيد التقارير المحلية عن تفشي مرض غريب بين الأطفال أدى إلى موت عدة مئات منهم في أواسط عام ١٩٩٣، وقد ذكر شاهد عيان بأن المستشفى الشعبي الثاني في أورومجي قد أعد ١٣٠ سريراً للأطفال في دور تحت الأرض (بدروم)، والأطفال المرضى يشكون من الصداع والقيء وآلام شديدة في الآذان ولم يتمكن الأطباء من توضيح أسباب هذا المرض ولكنهم ينسبونه إلى آثار التفجيرات النووية.

ومع أن الحكومة الصينية تحول دون تسرب المعلومات عن عدد الوفيات والمرضى والإصابات الناجمة بسبب الإشعاع الذري لتجارب التفجيرات النووية إلا أن التقارير المختلفة تفيد موت أكثر من مليوني شخص، ويمكن معرفة الكارثة إذا علمنا بأن عدد الشباب المصابين بشلل الأطراف والعمى بلغ أكثر من ٥٠٠٠ شخص في كاشغر فقط فيما بين يوليو وأغسطس ١٩٩٠، وفي بلد خوتن ولد ١٦٠ طفلاً وفي عيونهم عتمة في أغسطس ١٩٩١.

والواقع أن فقدان الرعاية والتوعية الصحية ساعد على تزايد واستمرار الخسائر البشرية وانتشار الأمراض والأوبئة في تركستان الشرقية، فمثلاً ينتشر مرض الدراق والذي ينتج من تضخم الغدة الدرقية بسبب نقص اليود ويؤدي إلى اضطرابات ذهنية ودرجات من التخلف العقلي والإعاقة البدنية مثل البكم والصم، وتبلغ نسبة المصابين بمرض ورم الغدة من ٤٠ إلى ٧٠٪، ونسبة المصابين بمرض الكرتن في بعض الأرياف إلى ١٠٪ من سكان مسلمي مناطق غرب وجنوب تركستان الشرقية، ومع أن هذا المرض يعالج بإضافة اليود إلى الأغذية والمشروبات في أنحاء العالم إلا أن إهمال الحكومة الصينية له أمر مقصود لاستئصال الوجود الإسلامي في هذا الجزء المسلم.

❁ ❁ ❁

الخاتمة

قضية مسلمي تركستان الشرقية اكتنفها التناسي والتجهيل، وأهملها المسلمون، وغدا أهلها يعانون الاضطهاد الشيوعي الصيني ومرارة انصراف إخوانهم عنهم وتركهم فريسة لأعداء الإسلام..

وهذه الصفحات القليلة التي اجتهدت فيها قد تلقي بعض الضوء على ظروف أولئك المسلمين الذين يُعتبر وجودهم في تلك البلاد النائية امتداداً طبيعياً لأمة الإسلام التي وصفها الله عز وجل بقوله الكريم: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ وقال الرسول الكريم ﷺ: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى» وقال عنها : **«من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم»**.

وإني أدعو الله عز وجل أن يكون هذا الكتاب قد حقق هدفه بالتعريف بمعاناة أولئك المسلمين وما يواجهونه من ممارسات جائرة لاستئصال كيانهم وشخصيتهم الإسلامية، وأن يثير في نفوس المسلمين الغيرة والحمية بما يدفعهم إلى الاهتمام بهذه القضية وغيرها من القضايا الإسلامية التي تحتاج إلى تعاون المسلمين واجتماع كلمتهم وتوحيد صفوفهم حتى يعود بإذن الله عزهم ومجدهم التليد، والله غالب على أمره، وبالله التوفيق.



فهرس الموضوعات

❁ ❁ ❁